

خلاصة

تدبير الطلب المائي بالحوض المتوسطي

نموذج المغرب. حالة سوس ماسة

.... مما ينتج عنه اختلال في التوازن بين العرض والطلب المائي و الاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية

منطقة يسود فيها القطاع الفلاحي

على الرغم من سياسة تعبئة مهمة للموارد المائية السطحية (سنة سدود كبرى تتراوح قدرتها الاستيعابية بين 345 و 364 مليون م³) و دراسة الموارد غير التقليدية (تحلية مياه البحر، إعادة استعمال المياه العادمة)، يبقى العرض المائي محدودا. و لا يتجاوز معدل ما توفره الفرشات الباطنية في كل من سوس و ماسة للاستعمال المستدام على التوالي 318 و 41 مليون م³ في السنة. مما يؤدي إلى اختلال العرض والطلب على الماء و ينتج عنه استغلال مفرط للمياه الجوفية و تقليص سنوي في مخزون الفرشات الباطنية يقدر بين 100 و 350 م³/السنة بسوس، و 60 م³/السنة بشوكة.

تتسبب هذه الوضعية في انخفاض مستويات المياه الجوفية بعدة أمتار، و ارتفاع مخاطر تسرب المياه المالحة في المناطق الساحلية، و تدهور جودة المياه، و التهديدات التي يتعرض لها مجال الاهتمام البيئي و تحول سلوكيات المستعملين. و يظل تأثير انخفاض مستوى الفرشات الباطنية على الطلب الفلاحي غير واضح في الوضعية الحالية بسبب تجزئ الاستغلاليات الكبرى ذات القيمة المضافة / أو الاستغلاليات الصغرى، حيث يمارس التوسع أو التكتيف في الأولى على حساب الثانية.

ضرورة تجديد الإطار المفاهيمي للتنمية

ردا على هذه الصعوبات، وضعت السلطات إستراتيجية تقوم على تعبئة موارد إضافية، في حين حصر الجانب المتعلق بتدبير الطلب في تعميم السقي بالتنقيط.

يفضل السيناريو المعتمد في مخطط التنمية و الإعداد المندمج للموارد المائية الموضوع من طرف وكالة الحوض المائي الرجوع لموازنة العرض و الاحتياجات، باعتماد الرفع من العرض للمياه سواء الجوفية، أو السطحية، أو حتى الموارد غير التقليدية.

تعكس هذه الاستراتيجية من جهة، الحفاظ على الإطار المفاهيمي، على الرغم من المشاكل و فشل الاستراتيجيات السابقة (التصميم المديرى للتهيئة المندمجة للموارد المائية) (PDAIRE)



المصدر: ABHSM

يتميز حوض سوس ماسة بتنوع الفاعلين و استخدامات الموارد المائية. و تشكل الفلاحة المحرك الأساسي للطلب المائي بمجموع المناطق التابعة لوكالة الحوض المائي لسوس ماسة. و تظل تخصصات سهل "ماسة" في البواكر و سهل "سوس" في الحوامض، مواكبة مع الظروف الجيدة لأسواق التصدير، و صعوبة إخضاع القطاع الفلاحي للمراقبة، مسؤولة عن التطور غير المنضبط لضخ المياه الجوفية. و بذلك تزايدت المساحات المسقية رغم أزمات الموارد المائية التي أثرت سلفا في الجهة. و يرتفع الطلب الإجمالي على الماء بمناطق نفوذ وكالة الحوض المائي لسوس ماسة إلى 1074 مليون م³، 994 مليون م³ منها للقطاع الفلاحي.

بهدف تأمين احترام هذه الإجراءات يتعين وضع نظام زجري شفاف ومبني على إغلاق نقط الماء أو إقتلاع المزروعات غير المرخص لها. يتمثل الشرط المسبق الثاني في تحديد نقط الماء وخصائصها واستعمالها ومدبروها وكذا مالكوها. يقترن هذا التحديد بتنظيم وضعية مستعملي الفرشة المائية. سيصبح جميع مستعملي الفرشة المائية عبر هذا الإجراء مرخص لهم ويشغلون في إطار قانوني.

يسمح هذا الشرط بتفعيل إجراءات التنظيم الفردي (الحصص، الرسوم...)، كما يسمح أيضا بتأمين حقوق المستغلين وبتشكيل جبهة مشتركة بين هؤلاء المستغلين ومختلف المصالح لتطبيق القانون ضد الإستغلال العشوائي والغير المشروع للموارد المائية. في ظل هذه الظروف ينبغي أن يحضى مسلسل التقنين بالأولوية القصوى في تدخلات وكالة الحوض المائي، كما ينبغي أن يكون هذا المسلسل ذا مصداقية ويجب أن لا تتوالى مواعيد الحملات المتعلقة بالتقنين لأن ذلك لا يساعد على حشد همم المستغلين، حيث ستصبح هذه الفترات بين هذه الحملات فرصة لتزايد عدد الآبار الغير القانونية، والتي تستفيد من هذه الحملات لتصبح مقننة.

يستخدم تفعيل هذا النوع من التدخل في الوقت الحاضر بنوعين من العراقيل: بطء المساطر الإدارية للتنظيم، من جهة، وعدم اهتمام المستغلين الصغار بعملية التنظيم. وبناء على ذلك، ينبغي تبسيط المساطر وتخصيص معاملة تفضيلية للمستغلين الصغار بالإستناد على المقاطعات المحلية في تدبير الموارد.

يتعلق الشرط الثالث، والأخير، بوضع العدادات على أنظمة الضخ المستعملة في جلب المياه وكذا تفعيل آلية جمع ونشر المعلومة الصحيحة. ومن خلال وضع انظمة القياس فقط يتم الانتقال من تدبير نقط الماء الى تدبير أحجام المياه المأخوذة.

ويكتسي عمل وكالة الحوض المائي من خلال عقدة الفرشة، شرعية قانونية من أجل إدخال اليات اقتصادية وأكثر من ذلك الجمع بين متطلبات النجاعة والإنصاف في البحث عن استغلال مستدام للموارد المائية الجوفية.

هناك أيضا شروط مسبقة ذات طابع أفقي وتهم جميع الإستغلاليات الفلاحية وكذا جميع الحوض الهيدروغرافي لسوس ماسة، كما أن هناك إجراءات خاصة بأنواع معينة من الإستغلاليات أو مناطق معينة. لها لسبب ينبغي تحديد ما يمكن أن نسميه بوحداث تدبير مبنية على معايير الموارد والحكمة.



المصدر: BRL / Agroconcept

تعد هذه المرحلة ضرورية، لأنها توجد في صلب دينامية السبق لضخ المياه. ويستحسن التقليل من عدد نقاط جلب المياه وضبط تطور المساحات المسقية مسألة ذات جدوى، وتشكل الشروط الضرورية للحديث عن مرحلة تحديد الكميات المجلوبة من المياه.

لقد تم اتخاذ مجموعة من بتدابير يمكن تلخيصها فيمايلي:

◀ **تدابير مباشرة** مثل ضبط عدد الأتقاب، وذلك عبر وضع للمراقبة مرورا بتحديد مناطق للحماية أو لمنع وكذا تجديد الآبار والأتقاب المهجورة والتي تخضع لشروط (وهو إجراء يجب أن يمكن من تجنب المعاملات العقارية المرافقة لطلب تعميق الحفر) وضبط كراء الأراضي وخاصة أراضي الجموع أو فرض الترخيص المسبق لغرس الحوامض.

◀ **تدابير غير مباشرة** كمراقبة الشركات التي تتولى مهمة القيام بحفر الأتقاب (عبر الترخيص مثلا) ومراقبة الإيصالات بالكهرباء أو حتى إعادة تأسيس سياسة الدعم الفلاحي.

◀ **توظيف معطيات الأقمار الإصطناعية** من أجل تحديد وتتبع المساحات المسقية وتقوية شرطة المياه وخلق مقاطعات لتدبير الموارد المائية على المستوى المحلي، وهي كلها وسائل تسمح بآلة العراقيل أمام ضبط المساحات.

إذا كانت محدودية الأنظمة المبنية على تطبيق الرسوم تتجسد في عدم ضمان تأثيره على الفرشة، فإن الأنظمة المبنية على الحصص تتمثل في فقدان الفعالية الاقتصادية، حيث أن تحديد الحصص لا يتيح أي إمكانية لضمان الإستعمال الفعال للمياه. وبعبارة أخرى فنظام الحصص، بالنسبة لوضعية تتسم بالمنافسة، يحد من الولوج إلى الماء بالنسبة للفلاحين القادرين على تميمه من الناحية الاقتصادية، وذلك لفائدة الفلاحين "الأقل نجاعة" وهو ما يؤدي بالتالي إلى تخفيض الإنتاج الإجمالي. بينما منهجية الرسوم تدعم، نظرياً، الإستعمال الأكثر نجاعة، لكونها لا تضع أية عراقيل أمام الفلاحين، حيث بإمكانها الرفع من إنتاجها مع أداءها هذه الرسوم. ويتم تعويض هذه الخسارة الاقتصادية بالأفضلية التي تطبع نظام الحصص فيما يخص مراقبة الكميات المجلوبة من الفرشة. يبرر هذا بكون نظام التدبير بالحصص ينتمي إلى آليات تبادلية تمكن، في نفس الوقت، من تخفض الكميات المستهلكة من مياه الفرشة المائية و من الحد من الخسارات ذات الطابع الإقتصادي.

2/ الآليات التبادلية تحت القطاعية

إن السماح بتبادل الحصص يمكن من حل مشكلة الخسائر الاقتصادية (على إعتبار أن تكلفة الصفقة لا تتجاوز المكاسب الاقتصادية)، وذلك على النحو التالي: يمكن للمستعملين الأكثر نجاعة أن يحصلوا على كميات إضافية، وذلك عن طريق شراء حصص المستعملين الأقل نجاعة. وبالتالي فالخسائر الاقتصادية المرتبطة بخفض إنتاج المستعملين الناجعين يختفي بإدخال أسلوب تداول الحصص بين المستعملين.

وبالتالي، فإن الجمع بين نظام التدبير بالحصص و خلق سوق لتداول هذه الحصص يسمح بضمان تخفيض الضغط على الفرشة المائية، وذلك عبر إعطاء فرصة الإستفادة من حصص الماء للمستعملين الأكثر نجاعة، مما يساهم في إنعاش الإقتصاد الجهوي (على إعتبار أن إستغلال حصص الماء من قبل المستعمل الأفضل تنمي الإقتصاد الجهوي عبر الرفع من الدخل الذي يتيح المتر المكعب الواحد من الماء). يتم الأخذ بثلاث مجموعات من الأدوات، يتعلق الأمر بذلك الذي يحث على الإنخراط الأسهل للفلاحين، وبالتالي الحصول على أفضل جدوى سياسية. غير أن، لا ينبغي التقليل من أهمية مسألة المقاومة التي يمكن أن يواجهها تنفيذ هذه المكنزمات. فالإصلاح لن يتحقق دون جهد. ذلك أنه، في سياق يتميز بالضغط الشديد على الموارد، فهذه المكنزمات تمكن من الملائمة التدريجية عبر التعويض من ذوو الحقوق.

3/ الآليات التبادلية البيقطاعية

يتعلق الأمر بإدخال آلية بديلة لمقتضيات تصميم التهيئة تدمج الموارد المائية عبر تحفيز التعاملات التطوعية بين الفلاحة والأنشطة غير الفلاحية (الماء الشروب مثلاً) على مستوى الكميات الإجمالية المسموح بجلبها.

آليات اقتصادية من أجل مراقبة أفضل للطلب على الماء

يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الآليات

1/ الآليات "غير التبادلية"

يتجسد ذلك على الخصوص في وضع رسوم للمستعمل تقاس بالدرهم للمتر المكعب، وتحدد من طرف وكالة الحوض المائي والسلطة الحكومية المكلفة بقطاع الماء أو لجنة تدبير العقدة الخاصة بالفرشة المائية. من زاوية تدبير الفرشة سيتسبب فرض هذه الرسوم في رفع ثمن المتر المكعب المخصص للفلاحة، حيث تتضاف هذه الرسوم إلى ثمن الضخ.

ينتج عن إرتفاع ثمن الماء بالنسبة للفلاحة التقليل أو انعدام الأرباح المقترنة ببعض المنتجات مما يدفع ذلك الفلاحون إلى التخلي عنها. وينعكس هذا التخلي أو مجرد التخفيض من حجم المياه المستعملة، بفعل إرتفاع التكلفة، بشكل إيجابي على الفرشة.

يعتبر عدم الدقة في تحديد الرسوم كأداة لتدبير الفرشة المائية أهم النواقص، فمن الصعب بلوغ هدف التقليل من الكميات المستهلكة من خلال وضع هذه الرسوم، بل يمكن أن يقع عكس ذلك إذا كان إرتفاع القيم الحديدية بفعل إرتفاع الأثمان يمكن أن يتجاوز مستوى الأثمان الحديدية، وذلك بسبب فرض الرسوم. ليصبح الفلاحون في حالات معينة مدعوون لضخ كميات إضافية من المياه من أجل إنتاج أكثر وفرة.

لقد دفعت هذه المحدودية التي تطبع منهجية الرسوم بالإقتصاديين إلى اللجوء إلى الحصص كأداة إقتصادية بديلة من أجل تدبير الفرش المائية.

يتجسد نظام التدبير بالحصص في تحديد الكمية القصوى التي لا يمكن تجاوزها بالنسبة لكل نقطة ماء، حيث كل فلاح يوظف حصته بطريقته. فنظام التدبير بالحصص يؤثر بشكل مباشر على الفرشة المائية. يمكن تحديد الحصص على رأس عدد معين من السنوات أو بالإستناد إلى وضعية الفرشة المائية، كما يمكن مراجعتها بوثيرة أسرع مثل مرة واحدة كل خمس سنوات. تتأسس إمكانية تطبيق هذا المقترح من الناحية القانونية من خلال تراخيص إستغلال الملك العمومي المائي. لقد وضع تعريف قانوني للحصص الخاصة بنقطة معينة لجلب المياه، غير أن هذه الحصص ليست بالشكل الذي يمكن من تخفيض حجم المياه المأخوذة من الفرشة المائية الباطنية لكونها مقارنة بذلك، يبدو أنه من المجدي القيام بتخفيض الكميات المجلوبة، وهو ما يفرض بالضرورة إعلان الفرشة المائية لشتوكة و سوس مجالاً محمياً أو ممنوعاً.

فبخلاف أسلوب الرسوم يبدو خيار الحصص أكثر سهولة لجعل الفلاحين يقبلون به، ذلك أنه لا يفرض أداءات وبالتالي لا يؤدي بشكل مباشر إلى تخفيض هامش الربح الخام. غير أن وضع نظام الحصص يطرح مسألة تحديد حصص الانطلاق وكذا وثيرة تطور هذه الحصص.

تتقاطع الأشغال التجريبية والنظرية الإقتصادية لتؤكد على أهمية الحصص التبادلية كآلية من آليات التدبير الإقتصادي للطلب. لا يجب أن تكون حصص الإنطلاق مجففة، حيث يتعين أن يكون تطبيق هذه الحصص تدريجيا لإتاحة الفرصة للفلاحين للتكيف معها.

وكيفما كانت الأداة المستعملة، لا يمكن الشروع في تطبيق أي مشروع إصلاحى دون انخراط الهيئات الجهوية والتي تتولى الإشراف على إنجاز وتوقيع "العقدة الخاصة بالفرشة المائية". يعطى أسلوب التشاور والمشاركة الفعلية للمستعملين في اتخاذ القرار (عبر ممثلهم) مشروعية لعمل الإدارات على مستوى الميدان.

يمكن للمراجعة المستقبلية للعقدة الخاصة بالفرشة أن تتيح مؤهلات تمكن إعطاء دفعة جديدة لمسلسل التدبير الفعلي للطلب على الماء.